



طرح مقارنة شاملة للعدالة والمساءلة أمام الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

The following case study has been written by an independent consultant on behalf of the Global Initiative for Justice, Truth and Reconciliation (GIJTR). This case study is informed by a combination of desktop research, document analysis and interviews. It therefore reflects these perspectives and findings, as compiled and written by the consulting author(s). Interviewees have been anonymized to ensure their safety and privacy but GIJTR extends its gratitude for the time and participation of all interviewees.

**A Case Study from Democratic Republic of Congo
(DRC) and Central African Republic (CAR)**

المقدمة

تأسست مؤسسة الدكتور دينيس موكويجي (MF) في عام 2016، ويقع مقرها الرئيسي في لاهاي، ولها مكاتب في جمهورية أفريقيا الوسطى وأوكرانيا، وهي تدعم مطالب الناجين من أجل خلق عالم لا يمكن التسامح فيه مع استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب، بحيث يؤدي القيام بذلك إلى عواقب وخيمة تترتب على كل الجناة، سواء من الأفراد أو الدول. ويركز عمل منظمة (MF) على الوصول إلى مستقبل يحصل فيه الناجون على الرعاية الشاملة و التعويضات التي يحتاجون إليها لإعادة بناء حياتهم، مما يخلق فرصاً للناجين للتحدث علناً و إسماع أصواتهم و الاستماع إليهم، وحيث يمكنهم التنظيم لإحداث التغيير و التأثير على السياسات والمطالبة بالعدالة والمساءلة.

تعتمد دراسة الحالة هذه على المعرفة والخبرة القائمة على ممارسة مؤسسة (MF) فيما يتعلق بالرعاية الشاملة التي تركز على الناجين، بما في ذلك الوصول إلى العدالة والتعويضات، بناءً على نموذج (Panzi) – مركز المحطة الواحدة (OSC) وفلسفة رعاية ضحايا العنف الجنسي الشاملة و الرحمة و التي تضع الأشخاص في صميم عملها.

و تركز الدراسة على منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وتحديدًا جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. و يسترشد التحليل من مراجعة وثائق البرامج الداخلية في (MF) ومن خلال سياسات مختلفة وأدبيات أكاديمية تغطي العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (CRSV)، ونهج الرعاية الشاملة، ووجهات نظر الناجين. و قد تم إجراء المقابلات مع الموظفين الرئيسيين الحاليين والسابقين في مؤسسة

هذا مشروع تابع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة.

تم إطلاق المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في عام 2014 من قبل التحالف الدولي لمواقع الضمير ، وهو اتحاد من تسع منظمات دولية تركز على تقديم مناهج شاملة ومتكاملة ومتعددة التخصصات لقضايا الحقيقة والعدالة والمصالحة. تعمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بشكل أساسي مع السكان المحليين ، ومنظمات المجتمع المدني ، والناجين ، والحكومات لتطوير مناهج العدالة الانتقالية التي تتمحور حول الضحية وتعاونية وتدعم الكرامة والاحترام والإدماج والشفافية في المجتمعات الخارجة من الصراع أو فترات الحكم الاستبدادي. شاركت المبادرة للعدالة والحقيقة والمصالحة منذ تأسيسها مع أشخاص من 78 دولة ، وعمل مع 801 منظمة من منظمات المجتمع المدني ، وأنجزت 588 مشروعاً مجتمعياً وأكثر من 8000 مبادرة لانتهاك حقوق الإنسان.

gijtr.org



GIJTR

Global Initiative for Justice,
Truth & Reconciliation

(Panzi) لاستكمال المراجعة المكتبية. إضافة إلى ذلك، وتماسياً مع النهج الذي يركز على الناجين، أكدت (MF) على إدراج مدخلات الناجين في دراسة الحالة، بناءً على المعلومات النوعية التي تم جمعها مسبقاً ومن خلال مجموعة التركيز التي تم تنظيمها في جمهورية أفريقيا الوسطى في يوليو 2023، بمشاركة ثلاثة ناجين من حركة الناجين في أفريقيا الوسطى (MOSUCA).

تم إطلاع جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والمشاركين في مجموعة التركيز على دراسة الحالة ووقعوا نماذج موافقة مستنيرة توضح بالتفصيل حقوقهم.

خلفية عامة عن مشاركة (MF) في منطقة البحيرات الكبرى

استخدم العنف الجنسي في منطقة البحيرات الكبرى وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى في زمن الحرب من قبل جهات مسلحة متعددة ومختلفة، وفي بعض الحالات من قبل الجهات المسلحة نفسها. وقد اتسم هذا العنف بالوحشية الشديدة، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي العنفي أو باستخدام الأسلحة أو غيرها من الأشياء وجسام الغريبة، وتشويه الأعضاء التناسلية، والإذلال العنفي، وحتى إجبار الرجال على اغتصاب أقاربهم (MF, 2022a).

تم إنشاء مشفى (Panzi) و مؤسسة (Panzi) – أو كما يشار إليهما سوية باسم (Panzi) – في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 1999 و في عام 2008، على التوالي. و منذ إنشائها، عالجت (Panzi) أكثر من 52000 فرداً من الضحايا والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (MF, 2022a). و على مدار أكثر من 20 عاماً من الممارسة السريرية والمناصرة، أصبحت (Panzi) معروفة كمركز للتميز في الرعاية الشاملة عالية الجودة لضحايا العنف الجنسي، وقد طورت نموذج الرعاية الخاص بها، المعروف عالمياً اليوم باسم مركز (Panzi) – المحطة الواحدة لنموذج و فلسفة الرعاية الشاملة.

يتضمن نموذج الرعاية أشكال الدعم الطبية و النفسية و القانونية و الاجتماعية-الاقتصادية، و يتم تنفيذه عملياً من خلال نهج المحطة الواحدة (OSC)، حيث يتم تجربة أشكال مختلفة من منظمات المجتمع المدني عالمياً من قبل جهات فاعلة و متنوعة، بما في ذلك الحكومات و وكالات الأمم المتحدة و البنك الدولي و منظمات المجتمع المدني، استجابةً للعنف الجنسي والجنساني. (فيدال بلازا، 2023).

HOLISTIC CARE THE PANZI MODEL



dr. Denis
Mukwege Foundation



و تتوفر في نموذج (Panzi) جميع ركائز الرعاية الأربع تحت سقف واحد و كجزء من نظام واحد، فالنموذج متجذر في نهج الرعاية الرحيم الذي يركز على الناجين، و يطرح للرعاية في المستشفيات وأماكن العبور والأماكن الآمنة، وكذلك عبر العيادات القانونية والوحدات المتنقلة ومبادرات المشاركة المجتمعية المختلفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تقوم (MF)، المستوحاة من نموذج (Panzi) و فلسفة الرعاية، بتنفيذ برامج رعاية شاملة في البلدان الأخرى المتضررة من الصراعات.

و في عام 2020، شرعت مؤسسة (MF) و (Panzi)، كجزء من اتحاد دولي يضم منظمين دوليتين آخرين - المعهد الفرنكفوني من أجل العدالة والديمقراطية (IFJD)، و مؤسسة «بيير فابر» - شرعت بما يعرف بمشروع (NENGO)، (الكرامة في سانغو). و بتمويل من وكالة التنمية الفرنسية و مؤسسة بيير فابر، تهدف (NENGO) إلى تكرار نموذج (Panzi) ونجاحه في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال القيام بنسخة مشابهة منه في جمهورية أفريقيا الوسطى عبر إنشاء مركز (OSC) مع توفير نقطتي دخول: تتمثل الأولى بعيادة قانونية - رابطة النساء الحقوقيات في أفريقيا الوسطى (AFJC) و الثانية بمستشفى عام. و منذ إنطلاقه في عام 2020، قدم مشروع (NENGO) رعاية شاملة لأكثر من 6000 ضحية من ضحايا العنف الجنسي و الجنساني. و من جانبها، تتولى مؤسسة (MF) و (Panzi) ضمن هذا المشروع التابع للاتحاد مسؤولية الركائز الطبية و النفسية لنموذج الرعاية الشاملة.

و في عام 2021، افتتحت مؤسسة (MF) أول مكتب قطري لها في جمهورية أفريقيا الوسطى، بناءً على مشروع (NENGO)، لتجسيد رؤيتها ورسالتها المتمثلة في رؤية الرعاية الشاملة التي تركز على الناجين و هي تصبح معياراً و واقعاً لضحايا العنف الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى والعالم.

بالإضافة إلى مشروع اتحاد (NENGO)، تعد مؤسسة (MF) شريكاً في تنفيذ الصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية، كجزء من مهمتها للمساعدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. و في سياق هذا المشروع، قدمت مؤسسة (MF) منذ فبراير 2021 الرعاية لما يقرب من 1000 من ضحايا النزاع، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. و شملت هذه الرعاية كافة أشكال الرعاية الطبية و الدعم النفسي والاجتماعي و الدعم المادي، بما في ذلك دعم الإسكان و الرسوم المدرسية و الأنشطة المدرة للدخل.

كما تتعاون مؤسسة (MF) أيضاً مع منظماتها الشقيقة في جمهورية أفريقيا الوسطى، صندوق الناجين العالمي، جنباً إلى جنب مع (AFJC)، لتنفيذ برنامج للتدابير التعويضية المؤقتة (IRM) في ديكوا، و الذي يوفر تدابير تعويضية مؤقتة طبية و نفسية و اجتماعية و مالية لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

و بالشراكة مع منشأة التدريب الإقليمي المعني بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الاجتماعي (RTF) التابع للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى (ICGLR)، تشارك مؤسسة (MF) بشكل نشط مع مديرية النوع الاجتماعي التابعة لـ (ICGLR) من أجل تسريع إطلاق مراكز التعافي الشاملة في الدول الأعضاء الـ 12 من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وفقاً للمادة 12 من إعلان كمبالا الموقع في عام 2011.²

قامت مؤسسة (MF) و (RTF) بتطوير نموذج إقليمي متكامل لتدريب مقدمي خدمات العنف الجنسي و الجنساني على الرعاية الشاملة، و أجريا معاً تدريباً تجريبياً على هذا النموذج لـ 255 متخصصاً في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وزامبيا. كما أجرت مؤسسة (MF) أبحاثاً في المنطقة و طورت الدروس المستفادة و استراتيجية إقليمية مشتركة للمناصرة في إطار هذا التعاون. و في يناير 2022، شاركت (MF) في تنظيم مائدة مستديرة و ورشة عمل إقليمية لمناقشة نتائج هذا التعاون، بمشاركة الناجين من المنطقة و ممثلي الدول و أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين. و قد أبرزت التجربة أنه في حين أن الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، قد تعهدت بالتزامات مهمة في مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فإن عملية تنفيذ هذه الالتزامات السياسية المتعلقة به و الرعاية الشاملة و مكافحة الإفلات من العقاب، بطيئة و غير متوازنة. و من جانبهم أعرب الناجون، أثناء و خلال الفترة التي سبقت انعقاد اجتماع المائدة المستديرة، عن رغبتهم في لعب دور في ضمان تنفيذ دولهم لالتزاماتها.

دعمت مؤسسة (MF) إنشاء حركة الناجين من جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 2017 و إنشاء (MOSUCA) في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام 2018 عبر تعزيز قدراتهم على المناصرة لأولوياتهم، والتي غالباً ما تتعلق بالحصول على الرعاية الشاملة، بما في ذلك العدالة و التعويضات.

منذ التسعينيات، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية العديد من النزاعات المسلحة الداخلية والدولية التي أدت إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي وغيره من أشكال العنف الجنسي، خاصة في المناطق الشرقية. ويؤكد تقرير الأمم المتحدة³ لرسم الخرائط أن الوحشية التي ارتكبت بها أعمال العنف الجنسي كانت «غير مسبوقه ولا حدود لها»، وقد اتخذت «أبعادًا لا تطاق، و يبدو أو بدا أن قسوة وتعدد الانتهاكات هائلة». ولا يزال هناك صراع مستمر في المنطقة الشرقية من البلاد حيث يتم استخدام العنف الجنسي بشكل منهجي كوسيلة من وسائل الحرب (GSF, 2021b). وتم ارتكاب حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل الجهات المسلحة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة الوطنية والشرطة والجماعات المسلحة غير الحكومية، والتي بلغ عددها أكثر من 106 في شمال وجنوب «كيفو» وحدهما في عام 2020 (Vogel, 2022).

و في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هو الحال في أماكن أخرى، يؤدي الصراع إلى تفاقم أوجه عدم المساواة ونقاط الضعف بين الجنسين، و التي تكون موجودة مسبقًا، مما قد يساهم في زيادة مخاطر العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (GSF, 2021b). ففي شرق الكونغو، تتعرض النساء والفتيات بشكل خاص للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات عند القيام بأعمال الرعاية أو العمل المتعلق بالأسرة، ويتعرضن، جنبًا إلى جنب مع المدنيين الآخرين، للانتهاكات أثناء التنقل و/أو في مخيمات أو مواقع النزوح. وتلعب المعايير الجنسانية المتعلقة بالذكورة والجنس والحرب والعنف والسلطة أيضًا دورًا في هذا النوع من العنف، ويظهر ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضًا، حيث تظهر الجهات الفاعلة المسلحة دوافع مختلفة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع (دولان وآخرون، 2020). و كما يشير تقرير الأمم المتحدة⁴ لرسم الخرائط، فإن «الضعف الاجتماعي والاقتصادي [للنساء] شجع على أشكال العنف الشديد الذي تعرضن له... كما أن المكانة غير المتكافئة للمرأة في الأسرة شجعت على العنف الجنسي في أوقات الحرب» (GSF, 2021b).

في عام 2021، وثقت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو) 1016 حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، و التي ألحقت الضرر بـ 544 امرأة، 459 فتاة، 7 فتيان و 6 رجال. و تعود 108 حالات منها إلى سنوات سابقة. ونُسبت الأغلبية (723) إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وكانت الجهات الحكومية مسؤولة عن الحالات المتبقية البالغ عددها 293 حالة، بما في ذلك 238 حالة ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و 48 حالة ارتكبتها الشرطة الوطنية الكونغولية، وسبع حالات ارتكبتها جهات حكومية أخرى (الأمين العام للأمم المتحدة، 2022). ومن المهم أن نلاحظ أن الموظفين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أتهموا أيضًا بالاستغلال والاعتداء الجنسي ضد النساء والفتيات والأطفال.⁵ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، هناك مستوى عميق من انعدام الثقة في نظام العدالة. وتشير دراسة استقصائية أجرتها مبادرة هارفارد الإنسانية (HHI) في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين يوليو و أغسطس 2019 إلى وجود نقص عام في مستوى الثقة في أنظمة العدالة المدنية (72%) و العسكرية (66%)، بما في ذلك جلسات الاستماع المتنقلة في القضايا المدنية (65%) و العسكرية (66%). و في المتوسط، كان احتمال أن تنظر النساء بإيجابية إلى جهود الدولة وقطاع العدالة لمكافحة العنف الجنسي أقل منه لدى الرجال (HHI, 2019).

الآليات و المسارات الدولية للعدالة

و فيما يتعلق بالالتزامات الدولية، صدقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على العديد من النصوص الإقليمية والدولية التي تحظر العنف الجنسي في أوقات السلم أو الحرب وتضمن للمواطنين الحق في التعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) ونظام روما الأساسي.

أما فيما يتعلق بإجراءات القانون الدولي والعدالة الدولية لجرائم الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فلم تتهم المحكمة الجنائية الدولية توماس لوبانغا بجرائم العنف الجنسي على الرغم من الأدلة على انتشار الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي أمر بها.⁶ لكن لوبانغا أُدين بارتكاب جرائم حرب تتمثل في تجنيد الأطفال دون سن 15 عاماً واستخدامهم للمشاركة بنشاط في الأعمال العدائية. وكانت قضية كاتانغا هي الأولى التي يتم فيها توجيه تهم بارتكاب جرائم عنف جنسي، على الرغم من تبرئته من جرائم الاغتصاب والاستعباد الجنسي (GSF, 2021b).⁷ كما أُدين جيرمان كاتانغا كشرير في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية (القتل) لفترة حكم واحدة، و بارتكاب جرائم حرب (القتل، ومهاجمة السكان المدنيين، وتدمير الممتلكات، والنهب) لأربع فترات حكم. وفي قضية نتاغاندا، أمرت المحكمة الجنائية الدولية بتعويضات تصل إلى 30 مليون دولار، يتم إدارتها من خلال صندوقها الاستئماني للضحايا.⁸ وهذا استثناء ملحوظ، ويجب الآن تنفيذه من خلال التعاون مع السلطات الكونغولية (GIJTR, 2023). و أُدين بوسكو نتاغاندا بارتكاب جرائم حرب لـ 13 فترة حكم، و بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لـ 5 فترات حكم في الفترة 2002-2003، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي، في مقاطعة إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

يتعاون الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي تم تنفيذه بموجب نظام روما الأساسي، مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع مجموعة من تدابير المساعدة موضع التنفيذ. وينفذ الصندوق برامج المساعدة بالإضافة إلى تنفيذ أوامر التعويضات التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية. تشمل الأنشطة الستة عشر لبرنامج مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية إعادة التأهيل البدني وإعادة التأهيل النفسي ومشاريع الدعم المادي (GSF, 2021b).⁹

الآليات و المسارات الوطنية للعدالة

يعتبر العنف الجنسي، إذا ارتكب بقصد محدد، جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 15 من دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية.¹⁰ وقد فتح تنقيح أجري عام 2006 أفقاً جديدة من خلال تجريم الاغتصاب بالأشياء و الأجسام الغريبة وغيرها من أشكال العنف الجنسي، كما حدد الالتزام بمعالجة الضرر الذي يلحق بالضحايا.¹¹ إن حق الضحايا في التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم منصوص عليه في القانون الكونغولي (المادة 258 و المادة 260 من القانون المدني، الكتاب الثالث). وبالإضافة إلى الإجراءات الجنائية، يحق للضحايا رفع دعوى مدنية أمام المحاكم الكونغولية للمطالبة بالتعويض. ويجب على الضحايا الكونغوليين أيضاً تقديم شكاواهم إلى المحاكم العسكرية في قضايا الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية (GSF, 2021b).

و في عام 2021، أعلنت السلطات الوطنية، بما في ذلك وزير حقوق الإنسان، عن عزمها إنشاء صندوق وطني لتعويضات ضحايا الانتهاكات الجسيمة.¹² فقد تم تنظيم مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين في كينشاسا في مارس 2021 من قبل الصندوق العالمي للناجين، بالتعاون مع حركة الناجين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمناقشة تنفيذ صندوق وطني لتعويضات ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.¹³ وفي العام نفسه، أكدت السيدة الأولى عزمها على الانخراط في هذا المسعى المهم، وذلك في مناقشة مع المدير التنفيذي للصندوق العالمي للناجين.¹⁴ و في نوفمبر 2022، وبدعم من الصندوق العالمي للناجين مرة أخرى، تم تنظيم جلسة استماع للناجين حول مسألة التعويضات، وأصدروا إعلان كينشاسا بشأن الحق في التعويضات و التعاون المشترك بين الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات و العنف الجنسي و العنف القائم على النوع الاجتماعي.¹⁵

أما على أرض الواقع، و من الناحية العملية، فمنذ ذلك الحين، لم يحصل الناجون على تعويضات من خلال سبل الانتصاف القضائية بسبب العديد من العقبات القانونية والإجرائية، بما في ذلك صعوبة الوصول إلى المؤسسات القضائية الموجودة في عواصم المقاطعات، على الرغم من عمل بعض المحاكم المتنقلة (جلسات الاستماع في ساحات المعارض).¹⁶ ويتحمل الضحايا عبئاً هائلاً في إثبات ما حدث لهم، لا سيما في ظل عدم حصولهم على المساعدة القانونية والقوانين الصارمة التي تحكم كيفية تقديم الأدلة والشهادات إلى المحكمة. ويتفاقم هذا بسبب صعوبة التعرف على الجناة.¹⁷ و من جهة أخرى، فإن الإجراءات باهظة التكلفة، مما يجبر الضحايا على دفع رسوم إيداع للانضمام إلى الدعوى المدنية، فضلاً عن ضريبة تتناسب مع مبلغ التعويض القضائي الممنوح (الرسوم النسبية المسبقة). كما لا يتمكن الناجون عموماً من الحصول على تعويضات لأن المدانين معسرون مالياً، والحكومة لا تحترم التزامات الدفع التي أمرت بها المحكمة ولا تستطيع فرض تنفيذها (GSF, 2021b).

و لتحقيق العدالة للناجين والمجتمعات، يتم تنظيم المزيد من جلسات المحاكم المتنقلة في المناطق النائية (GSF, 2021b). على سبيل المثال، في ديسمبر 2017، وفي قضية تاريخية، حكمت محكمة عسكرية متنقلة على 11 من أفراد الميليشيات بالسجن مدى الحياة لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية بسبب قتل واغتصاب 37 طفلاً في كافومو وأمرت بدفع مبلغ 5000 دولار لكل ناجٍ كتعويض (منظمة المحاكمة الدولية، 2019).

اعتمدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنساني في عام 2009 وقامت بمراجعتها في عام 2019. ويتمثل أحد مكونات الاستراتيجية في توفير الرعاية الشاملة للناجين. ويشمل ذلك خدمات إعادة الإدماج الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية وخدمات الحماية الاجتماعية. توفر هذه الإستراتيجية نقطة مرجعية مهمة لمقدمي خدمات العنف الجنسي والجنساني في البلاد.

و في عام 2013، وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية بياناً مشتركاً مع الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الذي ترتكبه قواتها المسلحة، و سرعان ما قامت بوضع وتنفيذ خطة عمل وطنية بالتعاون مع القوات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة للممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي أثناء النزاع. بالإضافة إلى التوقيع على البيان المشترك، عمل صانعو السياسات وقيادات إنفاذ القانون معاً على خطة مشتركة لمكافحة العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي، وكذلك لمراجعة قانون العقوبات وقانون الأسرة ليشمل الإضافات ذات الصلة التي تغطي حقوق المرأة وحقوق الإنسان في ما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الاجتماعي (UNMPTF, 2018).

تم إنشاء برنامج مشترك للأمم المتحدة لدعم الإصلاح القضائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2020 بهدف المساهمة في تعزيز سيادة القانون هناك من خلال نظام عدالة أفضل يخضع للإشراف و يكون أكثر مسؤولية وفعالية في حماية حقوق الإنسان. ولاستراتيجية التدخل الخاصة بالبرنامج أربع نتائج متكاملة ومتراصة: (1) تعزيز توجيه وتنسيق تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح العدالة؛ (2) تعزيز مساءلة الجهات الفاعلة في نظام العدالة الجنائية؛ (3) تحسين نوعية نظام العدالة؛ و (4) تحسين مطالبية الجمهور بالعدالة (UNDP, 2023).

و وفقاً لمسؤول في الأمم المتحدة تمت مقابله خلال بحث إقليمي بتكليف من مؤسسة (MF) بين عام 2021 و عام 2022، فإن هناك 13 مركز (OSC) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 60% منها متمركزة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تضمن الوصول إلى الرعاية الشاملة للناجين من العنف الجنسي والجنساني. و على الرغم من التحديات التي يفرضها الصراع المستمر في أجزاء معينة من البلاد، تمكنت العديد من تلك مراكز من تقديم خدمات شاملة للناجين. لكن ونظراً لحجم جمهورية الكونغو الديمقراطية وحجم مشكلة العنف الجنسي والجنساني، إضافة إلى عوامل أخرى، فإنها لا تزال غير كافية (MF, 2022b).

جمهورية أفريقيا الوسطى

شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى منذ استقلالها في عام 1960 فترات مختلفة من الصراع. وقد انزلت البلاد إلى واحدة من أخطر أزماتها الأمنية في عام 2012 عندما اندلعت اشتباكات داخلية بعد الإطاحة بنظام الرئيس فرانسوا بوزيزيه على يد ائتلاف سيليك، وهو ائتلاف من شمال شرق البلاد. ومنذ ذلك الحين، تزايدت الصراعات والاشتباكات بين الجماعات المسلحة من أجل السيطرة على الموارد والأراضي، وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات الخرطوم في فبراير 2019، والتي كان من المفترض أن تساهم في استعادة السلام وتعزيزه في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلا أن الوضع لا يزال هشاً و غير مستقر (MF, 2020).¹⁸

و كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم استخدام العنف الجنسي أيضاً من قبل العديد من الجهات المسلحة الفاعلة في هذا السياق، بما في ذلك قوات حفظ السلام الدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA)، وعملية حفظ السلام السابقة على يد بعثة الدعم الدولية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة أفريقية (MISCA)، بالإضافة إلى العملية الفرنسية (Sangaris) المتهمه بارتكاب أعمال عنف جنسي ضد النساء والفتيات والفتيان (GSF, 2021a). كما كانت هناك مزاعم عن الاعتداء الجنسي وأشكال أخرى من المضايقات من قبل قوات الأمن الخاصة الروسية.¹⁹

وقد أشارت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، من 2015 إلى 2020، إلى «العنف الجنسي الصارخ لترويع المدنيين» و«الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي لأسباب عرقية أو أيديولوجية». ولا تزال العديد من الجماعات المسلحة تستخدم العنف الجنسي، وخاصة الاغتصاب، (GSF, 2021a).

و خلال فترة النزاع بين عام 2012 و عام 2015، أبلغت المفوضية السامية لحقوق الإنسان²⁰ عن 29,801 حالة لضحايا العنف الجنسي، من ضمنها 27977 ضد الإناث و 1824 ضد الذكور. وفي الفترة من 2016 إلى 2020، أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة عن 988 حالة عنف جنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي (GSF, 2021a). وعلى الرغم من أن عملية جمع البيانات في جمهورية أفريقيا الوسطى حول هذه القضية محدودة للغاية، إلا أن عدد الناجين كل عام لا يزال كبيراً وفقاً للمجموعة الفرعية الوطنية للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي عام 2018، و وفقاً لنظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS)، بلغ عدد حوادث العنف الجنسي و العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي أكثر من 10,000 حادثة، أكثر من 20% منها كانت حالات عنف جنسي (MF, 2020).

و يشير تقرير صدر عام 2018 عن مشروع (جميع الناجين) وغيره من المتعاونين إلى أنه على الرغم من أن العنف ضد الرجال والفتيان قد يكون قد زاد مع انتشار انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن هذا العنف ليس جديداً (كلية الحقوق بجامعة كاليفورنيا، معهد ويليام وآخرون، 2018). ومع ذلك، لا توجد بيانات كافية عن الناجين الذكور في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووفقاً للتقرير، يواجه الناجون الذكور وصمة العار عند التحدث علناً عن تجربتهم، مما يصعب عليهم عملية البحث حتى عن الخدمات المحدودة المتاحة في البلاد. وعندما يتمكنون من الوصول إلى هذه الخدمات، فإنهم غالباً ما يجدون أن مقدمي الخدمات يفتقرون إلى القدرة على تقديم الرعاية المناسبة. الأمر ذاته ينطبق بشكل خاص على الفتيان الذين ارتبطوا بالجماعات المسلحة (MF, 2022b). و قد أبرز مختلف الزملاء الذين تمت مقابلتهم في إطار دراسة الحالة هذه أن الأشخاص المتحولين جنسياً والأقليات الجنسية الأخرى لا يتم تسليط الضوء عليهم بشكل كبير في برامج العنف الجنسي والجنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى، لكنهم أكدوا أن هؤلاء الأفراد يواجهون وصمة عار كبيرة إضافة إلى الإساءات اللفظية.

الآليات و المسارات الدولية للعدالة

وفيما يتعلق بالإجراءات القانونية الدولية، فهي مستمرة أمام المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك محاكمة ألفريد يكاتوم و باتريس إدوارد نجيسونا،²¹ وهما اثنان من قادة مكافحة بالাকা، و سعيد عبد الكاني، أحد أعضاء سيليك.²² وتشمل هذه الإجراءات، باستثناء قضية عبد الكاني، تهم الاغتصاب، و في حال تمت إدانتهم، فسوف تأمر المحكمة الجنائية الدولية بإجراءات التعويض (GSF, 2021a).

تشمل قضية المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ضد بيمبا 5,829 ضحية من ضحايا صراع 2002-2003، نصفهم تقريباً من الناجين من العنف الجنسي.²³ لكن في عام 2018، برأت المحكمة الجنائية الدولية بيمبا، الذي تمت محاكمته بقررتي حكم عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية (القتل و الاغتصاب)، وثلاث فترات حكم عن ارتكاب جرائم حرب (القتل و الاغتصاب و النهب)، و التي يُزعم أنها ارتكبت بين عام 2002 و عام 2003.

الآليات و المسارات الوطنية للعدالة

أول سبيل انتصاف قضائي متاح لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات هو عبر المحاكم المحلية. فبين عام 2018 و عام 2020، أدانت المحكمة الجنائية في بانغي 47 عضواً و قائداً في الجماعة المناهضة لبالاكا و جماعة سيليك المتمردين، بتهم القتل والتآمر والاحتجاز غير القانوني لأسلحة وذخائر حرب. وحُكم عليهم بدفع تعويضات مالية، كما كان الحال بالنسبة لرودرغ نجبيونا (المعروف

أيضاً باسم «أندجيلو»، الذي أمر في عام 2018 بدفع 118 مليون فرنك أفريقي للضحايا ومبلغ رمزي قدره 1 فرنك أفريقي للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان التي كانت أطرافاً مدنية خلال الإجراءات. و بالإضافة إلى ذلك، أُدين في عام 2020 كل من كيفن بيرري، ورومريك مانداجو، وكريبين واکانام (المعروف أيضاً باسم «بينو بينو»)، وباتريك غباكو، وبمبيلين ميينجويأ ألفا، مع 23 شخص آخر تحت قيادتهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، و حكم عليهم بدفع تعويضات تتراوح بين 2.5 مليون و 200 مليون فرنك أفريقي لكل طرف من الأطراف المدنية، و لكن نظراً لأن الجناة في الغالب معسرون، فإن التعويضات التي أمرت بها المحاكم الوطنية لا يتم تنفيذها بشكل عام، وليس لدى الناجين سوى وسائل قليلة للانتصاف (GSF, 2021a).

هناك أيضاً آليتان للعدالة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى. المحكمة الجنائية الخاصة، التي أنشئت بموجب القانون الأساسي رقم (15.003) 24 في يونيو 2015 واعتمدت قواعدها الإجرائية وقواعد الإثبات في القانون رقم (18.010) في يوليو 2018، مخولة باتخاذ تدابير جبر الضرر الفردي والجماعي بعد الإدانة (GSF, 2021a). وهي مخولة بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي و محاكمتها؛ وقد أدانت حتى الآن 22 شخصاً بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.²⁵

و في أبريل 2020، اعتمدت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى القانون رقم (20.009) الذي أنشأ لجنة الحقيقة والعدالة والتعويضات والمصالحة، المسؤولة عن إنشاء صندوق وطني للتعويضات. تم ترشيح أعضاء اللجنة في ديسمبر 2020. وتتحمل اللجنة مسؤولية تعزيز السلام والمصالحة. وعلى الرغم من أنها ليست آلية قضائية، إلا أنها تدعم المحكمة الجنائية الخاصة في ولايتها المتمثلة في تحقيق العدالة للمتضررين خلال عقود الصراع الستة. تهدف آليتا العدالة الانتقالية إلى المساهمة في استعادة السلام والتماسك في جمهورية أفريقيا الوسطى. إلا أن اللجنة تواجه صعوبات فنية ومالية كبيرة تعيق عملها.²⁶

وجهات نظر الناجين بشأن الوصول إلى العدالة

في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، يشكل الخوف والوصم عوائق كبيرة أمام العدالة والمساءلة للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

في دراسة إقليمية بتكليف من مؤسسة (MF) في عام 2021، بالتعاون مع المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، تم تحديد خمسة عوائق محددة أمام الوصول إلى الرعاية الشاملة للناجين من العنف الجنسي والجنساني في المنطقة، و قد تمثلت في: المسافة، ونقص المعلومات حول الخدمات المتاحة، والوصم، ونقص الوسائل المالية، و الفساد (كومبو وآخرون، قريباً). و أوضح الناجون في هذه الدراسة الإقليمية كذلك كيف أن مركزية الخدمات في المناطق الحضرية، و التي تكون عادة في العواصم، تستبعد الناجين من المناطق الريفية، الذين عادة ما يكونون الأكثر تضرراً من الصراع، من القدرة على الوصول إلى الرعاية. كما اعتبر الناجون الفساد و طول مدة الإجراءات القضائية من بين الروادع الرئيسية لمتابعة الانتصاف القانوني بعد العنف الجنسي (فيدال بلازا و دجانغالا فال، 2023).

في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، و على الرغم من المسارات و الالتزامات القائمة، فإن وصول الناجين إلى العدالة والمساءلة محدود من الناحية العملية بسبب جميع العوامل المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى عدم دفع أوامر التعويضات وانعدام الثقة العام في العملية القانونية. كما يخشى الناجون أيضاً من الانتقام عند تقديم شكوى أو عند إحالة القضية إلى المحكمة. لذلك، غالباً ما يغادر الناجون و يتركون تلك التجارب وراء ظهورهم، حيث يتشكل لديهم تصور بأن ذلك هو الحل الأفضل للعديد منهم باعتباره فرصة للبدء من جديد في مكان لا يدرك و لا يعلم فيه أحد ما حدث (بيرسون، 2018).

أما الناجون الذين شاركوا في مجموعة التركيز الخاصة بدراسة الحالة هذه في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد شاركوا ووجهات نظرهم بشأن العقبات الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى العدالة في بلادهم، حيث أنهم ربطوا ذلك ببطء نظام العدالة، والإفلات من العقاب، وانعدام الأمن، وانعدام المتابعة، ووجود معتدين معروفين في مناصب السلطة الوطنية، والتكاليف المالية الباهظة للإجراءات بدون دعم المنظمات غير الحكومية.

و على الرغم من التحديات التي تواجه الوصول إلى العدالة والمساءلة، يؤكد الناجون أن العدالة جزء أساسي من عملية التعافي. وقال أحد الناجين الذين تمت مقابلتهم خلال البحث الإقليمي الذي أجرته مؤسسة (MF): «المساعدة القانونية مهمة للغاية. سأكون سعيدًا عندما أسمع يومًا ما أنه تمت محاكمة الجاني. وحتى لو قررت المحكمة أن يدفع لي المجرم [تعويضًا ماليًا]، فكل ما سأحتاجه هو فرنك رمزي واحد فقط، ولكنني أريد أن أرى مرتكب الجريمة معتقلًا» (MF, 2022b).

وتظل احتياجات الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب قضية رئيسية تثير قلق الضحايا في جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد أكد موظفو مؤسسة (MF) و الناجون الذين تمت مقابلتهم في سياق دراسة الحالة أن هؤلاء الأطفال يتعرضون للسخرية من قبل المجتمع، وخاصة من قبل أفراد أسرهم، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى العدوان والانسحاب من جانب هؤلاء الأطفال. و قد قال أحد الناجين: «الحقيقة هي أن الأطفال المولودون نتيجة الاغتصاب [يمكن] أن يصبحوا جناة في المستقبل. فالمجتمع يطلق عليهم اسم «الأطفال الذين لا أب لهم»، و عندما يسمعون ذلك، يعضون و يميلون دائمًا إلى الانتقام. كما شارك ناج آخر ما يلي:

وُلد ابن جرتي نتيجة اغتصاب أحد أفراد الأسرة. وعندما كبر، ظل الطفل يطلب من أمه أن تربيه والده، وكانت غير قادرة وتخل من إخباره بالحقيقة. وعندما وصل إلى الصف الثالث، استمر في سؤال والدته، ولم تكن قادرة دائمًا على إعطائه إجابة. وفي أحد الأيام، انتحر الطفل بعد أن كان قد ترك رسالة على سريره.

ويجب النظر إلى رعاية هؤلاء الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب في إطار نهج الرعاية الشامل، بما في ذلك العدالة والمساءلة.

الابتكار و الفرص و التحديات

نموذج (OSC) وعملية الرعاية الشاملة

يضمن نموذج الرعاية (Panzi) توفر الخدمات تحت سقف واحد أو كجزء من نظام واحد، لكن الضحايا الذين يدخلون برنامج الرعاية الشاملة المعروف بمركز المحطة الواحدة (OSC) أو مسار الإحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو أي مكان آخر تقوم مؤسسة (MF) بتجربة هذا النموذج فيه هم غير ملزمون بطلب المساعدة القانونية أو توثيق قضاياهم لأغراض الملاحقة القضائية.

يقوم المساعدون النفسيون الاجتماعيون، أو مديرو الحالات أو (Mamans Chéries) بمعنى [الأمهات العزيزات] بالفرنسية، كما يطلق عليهم في نموذج (Panzi)، يقومون بتنشيط هذا النموذج الشامل للرعاية حيث يكونون مسؤولين عن إجراء مقابلات القبول الأولية واستكمال نماذج التعريف. و تضمن الأم العزيزة استقبال الضحية في إطار مسار الرعاية الشاملة هذا، ولذلك فهي تلعب دورًا مهمًا في إعلام الفرد بحقوقه، والخدمات والخيارات المتاحة له، بالإضافة إلى العواقب والنتائج المحتملة. و ينص كتيب نموذج (Panzi) للرعاية الشاملة على ما يلي:

أن تمثل دور «الأم العزيزة» يعني أن يكون لديك قلب كبير و تعاطف أكبر لتنمية روابط قوية مع المرضى الذين نعمل معهم. فالجزئية الأهم في عملية استقبال المرضى الجدد و الترحيب بهم في مستشفى (Panzi) تتمثل في أن نظهر لهم أنهم مهمون و أننا نقدر وجودهم. و حتى لو تم نبذهم في مكان آخر، و كانوا يشعرون بأنهم عديموا القيمة أحيانًا، فإنهم مرحب بهم هنا و لديهم مكان في (Panzi) دائمًا (MF et al., 2019).

تحدد الأم العريضة خلال اجتماع الاستقبال الأولي قبل كل شيء أي احتياجات طارئة للناجين، و تستمع إليهم وتطمئنهم وتحقق من صحة احتياجاتهم، موضحة دورها في عملية الرعاية، مع الحرص على إعلام الناجين بحقوقهم في الحصول على الرعاية السرية والكرامة. والمعاملة الرحيمة، بالإضافة إلى الإجابة على أي أسئلة ومعالجة أي مخاوف قد تكون لديهم بشأن عملية طلب الرعاية. كما تشرح الأمهات العريزات للناجين بأنهم ليسوا مجرد جزء بسيط من عملية الرعاية التي تشملهم هكذا و حسب، بل من حقهم السيطرة عليها بشكل كامل، حيث يتجاوز نموذج (Panzi) مسألة الموافقة و يمنح الفرد السيطرة على العملية. و بالتالي، يبدأ الضحايا في التحول إلى ناجين، حيث يتمتعون بالاستقلالية في تحديد مستقبلهم منذ البداية (MF et al., 2019).

كما توفر الأم العريضة معلومات مفصلة عن الخدمات المتاحة ليسترشد بها كل فرد و يعرف خياراته بشكل أفضل بخصوص خطة الرعاية الخاصة به. كما أنها توفر وصفاً تفصيلياً للركائز الأربع بالإضافة إلى وصف لنظام الإحالة بين هذه الركائز.

يمكن للناجين الأفراد بعد ذلك إعطاء موافقتهم للسماح بمشاركة المعلومات الشخصية مع الموظفين الآخرين أو أقسام الخدمة، اعتماداً على خطة الرعاية الفردية الخاصة بهم. و بمجرد أن يتم تحديد خطة الرعاية من قبل المريض و الأم العريضة الخاصة به، تقوم «أم عريضة» أخرى مختلفة بإدارة ملف حالته حتى نهاية عملية الرعاية. و يتضمن ذلك مشاركة آخر التحديثات معه بانتظام أثناء انتقاله خلال عملية الرعاية (MF et al., 2019).

و لحماية هويتهم وخصوصيتهم، يتم تخصيص رمز فريد لكل ناج يتلقى الرعاية في إطار هذا النموذج والذي يتم استخدامه بدلاً من اسمه داخل نظام إدارة البيانات. و حيثما ينطبق ذلك، سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية و جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث توجد أنظمة وأساليب تشفير وطنية، تلتزم (MF) بها. وفي سياقات أخرى، قد تقوم بوضع قواعد مؤسسية خاصة بها. و تماشياً مع أفضل الممارسات للتوثيق الآمن وإدارة البيانات المتعلقة بحالات العنف الجنسي، يحرص الموظفون على ضمان عدم معرفة الرموز في المستندات التي قد يظهر فيها اسم الناجي أو المعلومات المحددة بوضوح.

و تواصل مؤسسة (MF) تقييم جدوى الحلول الرقمية المختلفة لتخزين البيانات وإدارة الحالات. فعندما تكون ملفات القضايا ورقية، يتم تأمينها في الصناديق والخزائن، بالقفل والمفتاح. وبالمثل، يتم تأمين البيانات المجمعّة الخاصة بالناجين وغيرهم من المرضى أو عملاء مؤسسة (MF) في جمهورية أفريقيا الوسطى وأماكن أخرى بكلمة مرور عبر الإنترنت، عندما يكون ذلك ممكناً، مع إمكانية الوصول فقط لعدد محدود من الموظفين.

و حيثما أمكن، و دائماً بموافقة من الناجي و/أو الوصي عليه بالنسبة للقاصرين، قد يتم إجراء فحص طبي. و من بين الأهداف الرئيسية للركيزة الطبية لنموذج (Panzi) المعروف بمركز المحطة الواحدة، توفير الرعاية الطبية و شبه الطبية للضحية/الناجي، و ضمان المساعدة الطبية، حيثما أمكن، في غضون 72 ساعة، و جمع أدلة الطب الشرعي و تقديم شهادة طبية قانونية، بموافقة الناجي و/أو بناءً على طلب الخبرة. و من بين العناصر الأساسية في عملية جمع الأدلة الطبية القانونية ما يلي:

- جمع الموافقة المستنيرة من جانب الناجي لهذه المرحلة من عملية الرعاية الخاصة به
- توضيح شهادة الناجي
- إجراء فحص بدني كامل، بما في ذلك فحص الأعضاء التناسلية و/أو الشرج
- جمع أدلة الطب الشرعي
- تقييم و توثيق الجروح و أدلة الطب الشرعي التي تم جمعها
- تقديم شهادة طبية قانونية تتضمن مراجعة عامة للجروح الجسدية المذكورة، كالصور والرسوم البيانية، إلخ
- الحفاظ على سلسلة الأدلة

ويمكن بعد ذلك استخدام الشهادة الطبية القانونية من قبل الناجين وممثليهم القانونيين والمحاكم في إطار المداولات في الإجراءات القضائية.

و من الصعب تحديد نهاية عملية الرعاية، عندما يتم إغلاق الحالة، لأنها تختلف من شخص لآخر. و بشكل عام، يتم إغلاق الحالة عندما يكون من الواضح أن الناجي قد استخدم جميع الخدمات التي يرغب في الاستفادة منها داخل (OSC). و عندما يتم إغلاق القضية، تحافظ «الأمهات العزيمات» على علاقة مهنية مع الناجين طالما كان ذلك ضرورياً لمراقبة رفايتهم واحتياجاتهم. وللقيام بذلك، يقومون بزيارات منزلية منتظمة، ويحافظون على الحوار مع الناجين، ويتابعون الاحتياجات الطبية. بالإضافة إلى هذه الأنشطة، و عند طلب من الناجي، تتحدث الأمهات العزيمات أيضاً مع أفراد الأسرة وكبار السن وغيرهم من الأشخاص في المجتمع للتأكيد على درجة الدعم الذي يحتاجه الناجون، وكيف يكون تقديم هذا الدعم مفيداً للمجتمع بأكمله. وأخيراً، يمكن إعادة فتح ملف الحالة بناءً على طلب الطبيب أو الأخصائي النفسي أو الناجين أنفسهم. يتم تذكير الناجين بأنه يمكنهم دائماً العودة في حالة ظهور مخاوف جديدة (MF et al., 2019).

دعم الناجين في الوصول إلى مسارات مجدية نحو العدالة

تلعب الأمهات العزيمات أدواراً رئيسية في ضمان إعلام الناجين بأنواع الخدمات التي يمكنهم الاستفادة منها في إطار مراكز (OSC)، بما في ذلك، على سبيل المثال، التوعية بحقوقهم، أو الاستشارة القانونية، أو، إذا رغبوا، الدعم القانوني والقضائي إذا قرروا متابعة العدالة عبر النظام القانوني الرسمي. وتضمن «الأم» إحالة الناجي إلى الركييزة القانونية للحصول على المشورة، دون أي التزام بالإبلاغ. أما الجانب الأهم في هذه المساعدة القانونية فهو دعم الناجين الذين يرغبون في اتخاذ إجراءات قانونية، وليس إقناعهم بذلك (MF et al., 2019).

الجدير بالملاحظة هنا أنه بينما يدعو نموذج (Panzi) إلى دمج الرعاية المتكاملة للناجين من العنف الجنسي ضمن الهياكل القائمة، وخاصة الهياكل الطبية، يمكن للناجين دخول نظام (OSC) في أي وقت و من خلال أي ركييزة. وهذا يختلف باختلاف السياق والحالة الفردية. فمثلاً، قد يطلب بعض الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي المشورة في عيادة قانونية ويتم إحالتهم في النهاية إلى خدمات أخرى، حسب الحاجة. و يمكن للناجين الآخرين من العنف الجنسي الذين يحتاجون إلى رعاية طبية أن يدخلوا أولاً مسار الإحالة في منشأة طبية.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تشارك مؤسسة (MF) في برامج رعاية شاملة أخرى بالإضافة إلى (OSC) التي أنشأها مشروع (NENGO)، يمكن للناجين من النزاع التواصل مع (MF) عبر مراكز الاستماع والعلاج النفسي، حيث يمكنهم خلال جلستهم الأولى مع مساعد نفسي اجتماعي أو مع إحدى «الأمهات العزيمات» وضع خطة الرعاية الشاملة الفردية الخاصة بهم و المناسبة لهم.

يقوم مشروع (NENGO) وغيره من المشاريع التي ترعاها (MF) في جمهورية أفريقيا الوسطى بإجراء أنشطة توعية للأفراد والمجموعات والمجتمعات تشمل حملات التوعية، إلى جانب مشاركة أعضاء حركة الناجين (MOSUCA)، و شركاء آخرين. و في إطار مشروع (NENGO)، هناك رقم هاتف لتزويد الناجين بالمعلومات إذا كانوا بحاجة إليها.

تناصر مؤسسة (MF) من أجل اتباع نهج يركز على الناجين و يعي الصدمات في الرعاية الشاملة، بناءً على المبادئ الأساسية للرعاية الرحيمة، و التي أقرتها (Panzi) والجهات الفاعلة الأخرى: الجودة و الاحترام و السرية و تقرير المصير.

و فيما يتعلق بالنهج الذي يركز على الناجين، تلتزم مؤسسة (MF) بمبدأ «لا شيء عنا بدوننا» و تعطي الأولوية للتركيز على الناجين وقيادة الناجين في برامج الرعاية الشاملة و المناصرة.

و تتعاون مؤسسة (MF) في جمهورية أفريقيا الوسطى على سبيل المثال مع (MOSUCA) و غيرها من شبكات و منصات الناجين لضمان مشاركتهم في برامج الرعاية الشاملة و الخدمات و آليات المساءلة. و يلعب الناجون دورًا نشطًا في تحديد الحالات و إحالتها، و تطوير أنشطة البرنامج، و جمع التعليقات و مشاركتها، بالإضافة إلى إجراء أنشطة التوعية.

أما فيما يتعلق بالنهج الواعي للخدمات في الرعاية الشاملة، كما ذكرنا سابقًا، يدعو نموذج (Panzi) إلى اتباع نهج متكامل للرعاية، حيث يلعب المساعدون النفسيون الاجتماعيون أو الأمهات العزيمات دورًا رئيسيًا في مرافقة الناجين طوال عملية الرعاية.

و في دراسة حالة حول دور المساعدين النفسيين الاجتماعيين ضمن نموذج (Panzi)، ذكرت «الأمهات» اللاتي تمت مقابلتهن أن أدوارهن تشمل إدارة الحالات، و جمع المعلومات و مشاركتها مع الخدمات الأخرى، و مساعدة الناجين على الشعور بالأمان، و بناء الصمود العاطفي و الثقة، و اكتساب الإحساس بقيمة الذات. و قد ذكر المشاركون في هذه الدراسة أنهم غالبًا ما يقدمون خدمات استشارية للناجين و أفراد أسرهم. كما أنهم يلعبون دورًا حيويًا في عملية لم تشمل الأسرة و المجتمع و في تنظيم إحالات الناجين إلى خدمات أخرى خارج المستشفى. و يشارك المساعدون النفسيون الاجتماعيون أيضًا في أنشطة تعزيز الصحة، و ذلك من خلال إجراء جلسات العلاج باللعب، و المناصرة، و متابعة قضايا المحكمة، و العلاج الأسري، و الوساطة (كاشيروا و آخرون، 2023).

يستخدم المساعدون النفسيون الاجتماعيون الذين يعملون من مؤسسة (MF) أدوات إدارة الحالات، المستوحاة من تلك المستخدمة في برنامج العنف الجنسي في مستشفى (Panzi)، بما في ذلك ما يلي:

- نماذج الموافقة المستنيرة
- استمارة تعريفية تجمع المعلومات الأساسية عن الناجي
- استمارة إدارة الحالة متعددة القطاعات
- استمارة الاستشارة الفردية التي تسمح للمساعد النفسي الاجتماعي بتقييم تطور الحالة النفسية الاجتماعية للفرد بناءً على الأعراض المدرجة في الأداة
- نموذج تقييم نفسي اجتماعي للأفراد الذين تقرر، منذ مرحلة التحديد، أنهم بحاجة إلى دعم نفسي اجتماعي متخصص أو متعمق. تقوم هذه الأداة في المقام الأول بتقييم الأعراض المرتبطة بالقلق و الاكتئاب و اضطراب ما بعد الصدمة.

و قد عبر الناجون الذين شاركوا في مجموعة التركيز التي أجريت في جمهورية أفريقيا الوسطى لهذه الدراسة أنه و على الرغم من أنهم كانوا راضين في الغالب عن الخدمات التي حصلوا عليها هم و الآخرون في شبكاتهم من خلال مشروع (NENGO) و غيره من المشاريع أو الهياكل التي ترعاها و تدعمها مؤسسة (MF)، إلا أنه لا يزال هناك تحد يتعلق بجودة استقبالهم و مرافقتهم من قبل طاقم المستشفى. و تواصل (MF) الاستثمار في جهود بناء القدرات لتعزيز المعرفة و الوعي بأهمية الرعاية الرحيمة التي تتمحور حول الناجين و تظهر الحساسية اللازمة تجاه الصدمات.

هناك تحدٍ آخر يتعلق بالنهج الذي يركز على الناجين، والذي أظهرته عمليات التقييم المختلفة في مؤسسة (MF)، وهو أنه يتطلب استثماراً في الموارد المالية وهو مسعى طويل الأجل. وهذا لا يعني أن المنظمات والمؤسسات لا ينبغي أن تشارك فيه، بل يعني أن عملية تحقيق التركيز على الناجين ليست بالأمر السهل على الإطلاق، لذلك ينبغي تقديمها كهدف أساسي في العملية، وليس مجرد نتيجة (MF, 2020).

تصميم وفعالية النموذج

يدعو نموذج (Panzi) إلى تقديم رعاية شاملة عالية الجودة للناجين من العنف الجنسي والجنساني والنساء والفتيات اللاتي يعانين من مخاوف خطيرة تتعلق بأمراض النساء. ويهدف دمج خدمات رعاية أمراض النساء والصحة الجنسية والصحة الإنجابية في نموذج الرعاية إلى تقليل الخطر الذي يضطر النساء أو الفتيات لتعريف أنفسهن كضحايا أو ناجيات من العنف الجنسي حتى يتمكن من الحصول على الرعاية.

و رغم أنه لا يُستبعد أي ناج من العنف الجنسي من الحصول على الرعاية من مشاريع الرعاية الشاملة التي ترعاها (MF)، إلا أنه قد تكون هناك قيود على وصوله إلى ركائز محددة للرعاية، على سبيل المثال، وعلى وجه الخصوص، لا يمكن إتاحة الركيزة الاجتماعية والاقتصادية لجميع الضحايا أو النساء والفتيات اللاتي لديهن مخاوف خطيرة تتعلق بأمراض النساء بسبب الحاجة الهائلة والموارد المحدودة التي يتعين توفيرها في سياق القدرة على الاستجابة. كما أن القيود المالية، وقواعد المانحين، والأمن، وعوامل أخرى قد تحد أيضاً من قدرة (MF) على توفير رعاية شاملة لجميع ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

يهدف نموذج (Panzi) المعروف بـ (OSC) للرعاية الشاملة إلى تقليل العبء غير المبرر على الناجين الذين يحتاجون إلى الوصول إلى الرعاية، بما في ذلك أشكال الرعاية القانونية والمتعلقة بالعدالة. و في حين أنه لا توجد حتى الآن بيانات تجريبية كافية حول ما إذا كان النموذج نفسه يقلل من العوائق التي تحول دون الوصول إلى العدالة، تجدر الإشارة إلى أن نموذج الرعاية (OSC) هو قيد الاستخدام في البلدان في جميع أنحاء العالم، والعديد منها لديها هذه النية المحددة المتمثلة في تقليل وتذليل العوائق والعقبات على طريق العدالة. فعلى سبيل المثال، تتضمن مراكز (OSC) في منطقة البحيرات الكبرى في رواندا وكينيا وبوروندي وجود أو مشاركة ضباط الشرطة والمحامين، أو تشكل المراكز نفسها جزءاً من مركز الشرطة. وفي بلدان مثل هولندا وبلجيكا، يتم أيضاً تنفيذ مراكز (OSC) مع إيلاء اهتمام خاص لضمان وجود أدلة طب شرعي قوية تخدم الملاحقة القضائية (Vidale-Plaza, 2023).

علاوة على ذلك، تؤكد المعرفة القائمة على الممارسة لمؤسسة (MF) و أصوات الناجين أن الرعاية الشاملة أمر بالغ الأهمية لشفاهم وتحولهم. و تم جمع الاقتباسات التالية من الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى:

- قال أحد الناجين: «إذا لم أحصل على مساعدة طبية، فلن أتمكن من البقاء على قيد الحياة اليوم.»
- و صرح ناجٍ آخر: «كنت أجد صعوبة في الجلوس. و لم تكن لدي شهية أو رغبة. كنت أريد أن أموت.»
- و عبرت ناجية أخرى بأن تحسين صحتها الجسدية والنفسية والاجتماعية جعل الناس أكثر تقبلاً واحتراماً لها.
- و قال أحد الناجين: «كنت أشعر بالذنب والعار، والآن أشعر بقيمة نفسي. لم أعد أشعر بالذنب، والآن يمكنني البدء في التعاون مع الآخرين.» (MF, 2022b).

و قد توصلت دراسة حول مدى رضا متلقي الخدمة من خلال نموذج رعاية (OSC) في مستشفى (Panzi) إلى أن الخدمات المقدمة تلبي توقعات الناجين الذين شملهم الاستطلاع، و الذين توقع جميعهم التعافي الجسدي والنفسى الاجتماعي بالإضافة إلى إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمساعدة القانونية (موغيشو وآخرون، 2022).

يتمثل أحد أهم الدروس المستفادة من تجربة (MF) في ضمان الرعاية الشاملة والدعوة إليها، بما في ذلك الوصول إلى العدالة والتعويضات، في أهمية التركيز على الناجين في جميع العمليات والمناقشات والقرارات التي تهمهم. فعندما يتم تطبيق نهج يركز على الناجين، و يعتمد مبدأ «لا شيء عنا بدوننا»، فمن الأرجح أن المؤسسات ومقدمي الخدمات وأصحاب المصلحة الآخرين سوف يقدمون رعاية جيدة تستجيب للاحتياجات الفريدة للناجين الأفراد ومجتمعاتهم. و لقد أخبر الناجون مؤسسة (MF) أنه عندما يمكّنهم المحترفون من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الرعاية الخاصة بهم، فإن ذلك من شأنه مساعدتهم على استعادة الشعور بالسيطرة و الوكالة (Vidale-Plaza and Djangala Fall, 2023).

تعد الرعاية الرحيمة والواعية بالصددمات أمرًا بالغ الأهمية، ويحتاج المهنيون عبر القطاعات المختلفة، بما في ذلك المشاركون في تقديم الخدمات القانونية والقضائية، إلى أن يكون لديهم فهمًا مشتركًا و أن يتمتعوا بالكفاءات الأساسية للمقاربات المستنيرة بالصددمات. كما يعد التواصل التعاطفي والاستماع النشط من دون إصدار الأحكام أمرًا بالغ الأهمية لضمان عدم ثني الناجين عن متابعة مسارات العدالة والمساءلة. لكن في تجربة مؤسسة (MF)، من الصعب للغاية تغيير بعض المواقف والممارسات، على الرغم من التغييرات في المعرفة. ففي النهاية، لكل سياق تحدياته و فرصه.

إن مؤسسة (MF) تدرك تمامًا أن الخوف والوصم يشكلان عوائق مهمة أمام الناجين الذين يدينون العنف ويطالبون بالعدالة والمساءلة؛ وبالتالي، فإن سرية وأمن وحماية الناجين والشهود أمر بالغ الأهمية بالنسبة لها. فعندما يحترم المهنيون سرية الناجين، يساهم ذلك في بناء شعور بالثقة والأمن. كما أن هناك حاجة مستمرة في تجربة (MF) إلى ضمان العبور الآمن والمأوى والدعم المادي والاجتماعي والاقتصادي، وغيرها من أشكال الحماية التي تدعم الناجين طوال عملية البحث عن العدالة التي غالبًا ما تكون طويلة. إن تزويد الناجين بإمكانية الوصول المجاني أو بأسعار معقولة إلى الاحتياجات الأساسية والدعم يبني قدرتهم على الصمود أثناء سعيهم لتحقيق العدالة.

و من بين العوامل المثبطة التي تعيق قدرة (MF) وغيرها على تقديم رعاية شاملة عالية الجودة، بما في ذلك الوصول إلى العدالة، انعدام الأمن الناجم عن الصراع أو التوترات السياسية؛ والتحديات المتعلقة بالموارد مثل قيود التمويل، ومحدودية المعدات، والبنية التحتية في مناطق معينة؛ والتمويل طويل الأجل اللازم لضمان تشغيل المرافق والخدمات المختلفة؛ وتوافر المهنيين المدربين أو المتخصصين، لا سيما في المجال النفسي؛ ووجود الصراع في سياق معين؛ والديناميات السياسية المحيطة بالنزاع، والتي تؤثر على كيفية تصور العدالة بالنسبة للناجين ومدى إمكانية الوصول إليها.

أشار البحث الإقليمي أيضًا إلى أن مقدمي الخدمات يواجهون تحديات في تحقيق التنوع بين الجنسين في التوظيف. كما قد يكون هناك، بشكل عام، نقص في الكوادر النفسية أو الطبية المتخصصة، وفي الكوادر النسائية، فعدد قليل من الموظفين لديهم المعرفة حول رعاية الناجين من العنف الجنسي والجنساني. لذلك فإن تطوير البرامج النفسية والاجتماعية ودمج التدريب على الرعاية الشاملة في المناهج الدراسية لكليات الطب والقانون سيشكل خطوة مهمة في سبيل تذليل المصاعب و المضي قدمًا (MF, 2022b).

و قد أكد الزملاء خلال المقابلات التي أجريت في سياق هذا البحث من جديد أن قيود التمويل أثرت على ركائز معينة لنموذج الرعاية الشاملة أكثر من غيرها، بما في ذلك، و على وجه الخصوص، الدعم الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى الدعم طويل الأجل الذي قد تكون هناك حاجة إليه في بعض الأحيان خلال فترة العملية القانونية. كما أفاد الزملاء الذين تمت مقابلتهم في دراسة الحالة هذه أن الموارد المخصصة للدعم الاجتماعي والاقتصادي لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات. ومع ذلك، غالبًا ما يكون هذا أحد أهم الاحتياجات المشتركة بين الناجين.

يعتمد النموذج الشامل على التعاون والتنسيق الهادف بين القطاعات المتعددة. و يتمثل أحد الدروس الرئيسية التي تعلمتها مؤسسة (MF) على مر السنين في أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات، فيما يتعلق بحالات محددة وعلى نطاق أوسع. فعندما تتشارك الجهات الفاعلة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية أو القضائية في تكوين تصور ومعرفة مشتركة لما يعنيه ضمان الرعاية التي تركز على الناجين والصدمات للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فمن المرجح أن يستفيد الناجون من الرعاية الشاملة الجيدة، بما في ذلك الوصول إلى العدالة، التي تستجيب لاحتياجاتهم وتساهم في الشفاء والتعافي من الصدمات. إن تطبيق نهج يركز على الناجين و يسترشد بالصدمات في جميع مراحل مسار الرعاية الشاملة، بما في ذلك توثيق حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، و ربط الناجين بالخدمات التي يحتاجون إليها، وتزويدهم بالمشورة القانونية والمساعدة، أمر بالغ الأهمية.

وفي السياقات الواعدة، قد يكون هناك ميل إلى وجود شراكة هادفة بين الناجين ومنظمات المجتمع المدني والدولة. ويجسد مشروع تدابير جبر الضرر المؤقتة التابع لصندوق الناجين الدولي (GSF) في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا جيداً، حيث يضم أعضاء لجنة المشروع ناجين وممثلين عن المجتمع المدني، وطبيباً نفسياً، وممثلاً للأمم المتحدة، ومدعياً عسكرياً، وممثلين عن السلطات الإقليمية، مما يوفر منتدى يمكن للناجين من خلاله التعبير عن وجهات نظرهم واحتياجاتهم ويمكن لممثلي الدولة طرح الأسئلة والمناقشات لتكوين فهم أفضل لما هو مطلوب (GSF, 2021c).

يوضح عمل (MF) مع شبكات الناجين أن دعم شبكات الناجين بالتعلم والتدريب والموارد وأنشطة التقييم يمكن أن يدعمهم في الوصول إلى الفرص لمشاركة وجهات نظرهم حول الرعاية الشاملة، وفي نهاية المطاف، حول ما يحتاج إلى تحسين. و تختلف أنشطة شبكات الناجين حسب احتياجاتهم وسياقاتهم، ولكنها تتضمن في كثير من الأحيان رفع مستوى الوعي لمكافحة الوصمة والمعتقدات الضارة حول العنف الجنسي، ومرافقة الناجين من العنف الجنسي والجنساني إلى الخدمات، والإحالة إلى الخدمات ذات الصلة، ودعم أنشطة سبل العيش وإعادة الإدماج (MF, 2022a).

وقد شارك الناجون مع (MF) الصعوبات التي يواجهونها في مسألة الثقة في الخدمات التي تقودها الحكومة أو الخدمات العامة بشكل عام، لا سيما في الحالات التي يكون فيها مرتكبو العنف داخل الحكومة أو يشغلون مناصب رفيعة في السلطة، أو حيث يشترك الناجون في انعدام الثقة الجماعي في الدولة. وكما هو مذكور في هذه الدراسة، ذكر الناجون أنهم قد يفضلون المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية لتنفيذ مراكز أو مشاريع الرعاية الشاملة. ومع ذلك، يجب على الجهات العامة والجهات المسؤولة الأخرى تمكين ودعم الناجين من العنف الجنسي للوصول إلى الخدمات والبحث عن سبل الانتصاف المناسبة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضدهم. لكن الناجين في بلدان مختلفة لا زالوا يرددون مشاعر عدم الثقة تجاه هذه المؤسسات والخدمات والشعور بخيبة الأمل تجاه جهود الدولة. و من جانبها تواصل مؤسسة (MF) التفكير في هذه المعضلة، جنباً إلى جنب مع الناجين والشركاء.

تهدف هذه التوصيات إلى أن تطبق على نطاق واسع و في سياقات مختلفة، بالاستناد إلى ما شاركه الناجون معنا، و من تجارب مؤسسة (MF) الخاصة بها:

اعتماد نهج يركز على الناجين و يكون بقيادتهم. وهذا يعني أولاً الحصول على مشاركتهم الهادفة في جميع مراحل عملية ضمان الرعاية الشاملة، بما في ذلك المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة والمساءلة. ويشمل ذلك تطوير السياسات والإجراءات، وتخطيط الإجراءات والبرامج، وإطلاق الخدمات والتعويضات والمساعدة. و قد تأخذ مشاركة الناجين شكل التشاور حول القوانين أو الإصلاحات أو البرامج الأخرى؛ ومشاركتهم في تطوير وتنسيق المبادرات؛ وانخراطهم في الخدمات؛ ومشاركتهم في آليات المتابعة والتغذية الراجعة. و في نهاية المطاف يمكن القول بأن التشاور مع الناجين في بداية العمليات سوف يوضح الشكل الذي سيبدو عليه النهج الذي يركز على الناجين في كل سياق.

تعزيز التنسيق و التعاون عبر القطاعات (الدعم الطبي والنفسى والقانوني والاجتماعي و الاقتصادي)، بما في ذلك، على وجه الخصوص، بين القطاع الطبي والقانوني. و يمكن أن تكون الأدوات، مثل الشهادات الطبية القانونية فرصة أو عائقاً أمام طريق الناجي إلى العدالة، خاصة عندما يكون هناك نقص في فهم الشهادة المكتملة، أو إذا تم إكمالها بشكل غير صحيح أو بطرق غير مفهومة عبر القطاعات. لذلك من المهم أن يكون هناك فهم مشترك للشهادة القانونية، و أن يكون هناك بشكل عام تعاوناً وثيقاً بين هذه القطاعات، الأمر الذي يتطلب فرصاً منتظمة للتدريب المشترك وتبادل المصطلحات والحالات والتحديات المشتركة و أكثر من ذلك.

توفير رعاية واعية بالصدمات و ضمان التدريب و بناء القدرات المستمرين للمحترفين على جميع مستويات و مراحل عملية الرعاية الشاملة ممن قد يتفاعل مع الناجين. وقد يتطلب هذا الاستثمار في برامج بناء القدرات الطويلة الأجل، ودمج وحدات التدريب في برامج الدبلومات أو الشهادات، والتعليم المستمر للعاملين في المجال الطبي والنفسى والاجتماعي والقانوني. كما يشمل دمج الرعاية الواعية بالصدمات داخل المؤسسات ضمان الرعاية المناسبة من قبل الموظفين والدعم لمختلف المهنيين الذين قد يجمعون الشهادات بانتظام أو يتعاملون بطريقة أخرى مع حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والناجين.

المراجع

- م ف. وثيقة داخلية. (2022).
- م ف. وثيقة داخلية. (2021).
- دولان سي، إريكسون باز إم، ستيرن إم. «ما هو الجانب الجنسي في العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؟ قصص من الرجال والنساء الناجين. الشؤون الدولية (سبتمبر 2020) 96(5): 1151-1168.
- ال الصندوق العالمي للناجين (GSF). «إحاطة قطرية: جمهورية أفريقيا الوسطى». (2021أ).
- جي إس إف. «موجز قطري: جمهورية الكونغو الديمقراطية». (2021 ب).
- جي إس إف. «تقرير تنفيذي موجز لدراسة التعويضات العالمية عن النتائج الأولية». (2021ج).
- مبادرة هارفارد الإنسانية (HHI). «أصوات من الكونغو، مسوحات بناء السلام وإعادة الإعمار (بيانات يوليو - أغسطس 2019)». (2019).
- كاشيروا أ، بيتنغا ألكسندر أ، جيلبرت م، فوسياكدا إيه سي، وبيلاغامير ج. «أدوار وأخلاقيات العاملين في مجال الدعم النفسى الاجتماعى في الخدمات الصحية المتكاملة للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعى». مجلة العمل الاجتماعى. (2023).

كومبو ب.، بيتنغا أ.، بيا بار.، وأميسي سي. «دراسة إقليمية حول تنفيذ نهج شامل لرعاية الضحايا والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV) في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.» مؤسسة الدكتور دينيس موكويجي. (قادم، صريح، يظهر).

م ف. «التقرير السنوي 2020.» (2020).

م ف. «التقرير السنوي 2021.» (2021).

م ف. وثيقة داخلية. (2022أ).

م ف. وثيقة داخلية. (2022ب).

م ف. مؤسسة (Panzi) جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومستشفى (Panzi). «كتيب. الرعاية الشاملة للناجين من العنف الجنسي في حالات النزاع.» (2019).

م ف. «التقييم النهائي – تقرير موجز.» «حركة الناجين العالمية لإنهاء الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب.» (2020).

موجيشو جي إم، ماروي آر، نابامي إس، كاشيروا إيه سي، بيتنغا إيه، موكويجي دي «رضا ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي عن خدمات الدعم من خلال النموذج الشامل للرعاية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.» اكتشاف العلوم الاجتماعية والصحة (2022).

خدمة الشرطة الوطنية (NPS). «سياسة بوليكا.» (يونيو 2021). <https://home.creaw.org/wp-content/uploads/2021/10/POLICARE-Policy-Compressed.pdf>

بيرج م و مكويك د، «نموذج رعاية شامل يركز على الأشخاص لضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية: نموذج مركز الرعاية الشامل في مستشفى (Panzi).» بلوس ميد، (2016).

بيرسون، أ. «الاستماع إلى أصوات الضحايا عند منح التعويضات للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.» المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية. (2018).

المحاكمة الدولية. «لن تنسوا - التقرير السنوي عن محاكمة العنف الجنسي باعتباره جريمة دولية.» (2019).

كلية الحقوق بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، معهد ويليامز، مشروع قانون الصحة وحقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة كاليفورنيا، ومشروع جميع الناجين، «لا أعرف من يستطيع مساعدتنا؟» الرجال و الفتيان يواجهون العنف الجنسي في

جمهورية أفريقيا الوسطى.» (2018)، 7، <https://allsurvivorsproject.org/i-dont-know-who-can-help-men-and-boys-facing-sexual-violence-in-central-african-republic>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). «التقرير السنوي 2022، البرنامج الأممي المشترك لدعم الإصلاح القضائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.» (مايو 2023).

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء (UNMPTF). «جي بي جمهورية الكونغو الديمقراطية تحارب الإفلات من العقاب.» <https://mptf.undp.org/fund/jcg20>.

الأمين العام للأمم المتحدة (UNSG). «العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. س/2022/272.» (مارس 2022).

فاسور أ. وآخرون، «التقييم المشترك لبرامج مكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية 2005-2017» (روما، 2019)، 12.

فوجل، سي. إن. «شركة معادن الصراع. الحرب والربح والمنقذ الأبيض في شرق الكونغو.» (2022)؛ أكسفورد الأكاديمية.

<https://reliefweb.int/report/democratic-republic-congo/evaluation-conjointe-des-programmes-de-lutte-contre-les-violences>

فيدال بلازا د. «أخلاقيات الرعاية الشاملة التي تركز على الناجين: تأملات في أخلاقيات الرعاية في الممارسة العملية وداخل مجموعات الناجين.» مجلة أبحاث الإبادة الجماعية. (2023).

فيدال بلازا د، ودجانجالا فال إم دي إي. «ماذا يقول الناجون من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع عن الرعاية؟» المجلة الدولية لأمراض النساء والتوليد. (2023).

https://www.hhri.org/publication/barriers-to-justice-implementing-reparations-for-sexual-violence-in-the-drc	17	https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CaselInformationSheets/KatangaEng.pdf	7	يتم استخدام مصطلحي «الضحية» و«الناجي» في كل مكان من هذه الوثيقة. و في سياقات مختلفة، تتبع الـ (FM) ما عبر عنه الناجون عن كيفية رغبتهم في التعرف عليهم والإشارة إليهم. يمكن أن يكون لمصطلح «الضحية» دلالات قانونية، و في نموذج «بنازي» يشير إلى الفرد الذي يصبح «ناجياً» من خلال عملية الرعاية الشاملة.	1
https://reliefweb.int/report/central-african-republic/political-agreement-peace-and-reconciliation-central-african	18	https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CaselInformationSheets/NtagandaEng.pdf	8		2
https://www.ohchr.org/en/press-car-russian-wagner-/11/releases/2021-group-harassing-and-intimidating-civilians-un-experts	19	https://www.trustfundforvictims.org/en/what-we-do/assistance-programmes	9		3
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/CF/Mapping2003_2017CAR_Mapping_Report_2015_EN.pdf	20	http://www.leganet.cd/Legislation/Constitution.htm	10		4
https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CaselInformationSheets/yekatom-ngaiissonaFr.pdf	21	http://www.leganet.cd/Legislation/DroitPenal/L.06.019.20.07.2006.htm	11		5
https://www.icc-cpi.int/sites/default/saidENG.pdf/02-files/2023	22	http://www.radiookapi.net/2021-actualite/politique/rdc-fabrice-puela-annonce-la-mise-sur-pied-dun-fonds-de-reparation	12		6
https://www.icc-cpi.int/sites/default/CaselInformationSheets/BembaEng.pdf	23	https://www.globalsurvivorsfund.org/fileadmin/uploads/gsf/Documents/Other_Documents/2021_03_30_31_PROGRAMME_Roundtable_Reparations_in_Kinshasa.pdf	13		
https://ihl-databases.icrc.org/en/003-national-practice/organic-law-no-15-creation-organisation-and-functioning-special-criminal	24	https://www.politico.cd/denise-nyakeru-/19/08/encontinuu/2021-tshisekedi-sengage-a-oeuvrer-pour-la-creation-dun-fonds-national-de-reparation-pour-les-victimes-des-violences.html/90771	14		
https://www.cpsrca.cf/detail-contenu-smenu/chiffres-cles-des-affaires/38	25	https://fcdostorage.blob.core.windows.net/fcdo/GSF_Kinshasa_Declaration_EN_Nov2022_WEB.pdf	15		
https://peacekeeping.un.org/en/paving-way-transitional-justice-car	26	https://www.fidh.org/IMG/pdf/rapport_rdc_pdf	16		



GIJTR

Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation